البحث السابع

دور الجامعة فى تنمية الثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس "رؤية مقترحة"

إعداد:-

نهلة فهمى محمود المرسي

معيد بكلية التربية جامعة مطروح

تحت إشراف:-

د/هيام عبد الرحيم أحمد

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية –جامعة الأسكندرية

د/شيماء جبر عبدالله

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية –جامعة الأسكندرية

٢٠٢٢م – ١٤٤٣هـ

دور الجامعة فى تنمية الثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس "رؤية مقترحة"

مستخلص البحث:

أصبح وجود ثقافة قانونية أمرًا ملزمًا وواجبًا لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وخاصة فيما يتعلق بكل من التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع، بل أن الأمر قد يصل إلى حد كونه قضية مصير ووجود مرتبط باستمرار عضو هيئة التدريس كعضو منضبط داخل المجتمع الأكاديمى الذى تحكمه هو الآخر جملة من القواعد السابقة على وجوده، لذا استهدفت هذه الدراسة البحث حول كيفية الارتقاء بمستوى الثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، واتبعت الدراسة لذلك المنهج الوصفى، لتحليل مفهوم الثقافة القانونية من حيث طبيعته وبنيته وأهم الأسس والمرتكزات المعرفية والإيديولوجية التى يقوم عليها والتعرف إلى مبررات وآليات تنمية الثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، كما اعتمدت الدراسة المنهج التاريخى للتعرف على نشأة وتطور المفهوم، وأهم التحديات المجتمعية المهددة إياه، وصولًا إلى تقديم رؤية مقترحة للإرتقاء بالثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

الكلمات المفتاحية:-

الثقافة القانونية – الوعى القانونى– التربية المدنية – التربية القانونية – أعضاء هيئة التدريس.

The role of the university in developing the legal culture of faculty members

"A suggested vision"

Abstract:

The existence of a legal culture has become an obligatory and obligatory matter for university faculty members, especially with regard to both teaching, scientific research and community service. Rather, the matter may reach the point of being an issue of fate and existence linked to the faculty member's continuation as a disciplined member within the academic community, which is also governed by a number of the pre-existing rules. The study also adopted the historical approach to identify the emergence and development of the concept, and the most important societal challenges threatening it, in order to present a proposed vision for upgrading the legal culture of the university faculty members.

Key words:-

Legal culture - legal awareness - civic education - legal education- the university faculty members.

مقدمة الدراسة:

لقد أدركت المجتمعات فى عالمنا اليوم ضرورة السعى نحو بناء ثقافة الإنسان كأحد متطلبات الحفاظ على بقائها، وهو الأمر الذى دفعها نحو السعى لتنمية ثقافة أفرادها فى شتى المجالات الصحية والاجتماعية والقانونية والأمنية، لتصبح بذلك قادره على التصدى للتحديات التى تهدد بقاءها وكينونتها والأسس التى نشأت عليها.

لذا يعد بناء الثقافة والوعى القانونى لأفراد المجتمع من جزئيات الوعى العام الذى يشكل ثقافة المجتمع ككل ويحافظ على صلابة بنيانه، ومن أجل ذلك ظهرت عديد من المبادرات لدعم وتعزيز سيادة القانون ونشر الثقافة القانونية منها:- أصدر معهد الولايات المتحدة للسلام بواشنطن دليلًا عمليًا باسم " نحو ثقافة سيادة القانون"، كما أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة دليل لواضعي السياسات " تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم "، ومبادرة" E4J "التعليم من أجل العدالة صادر عن الأمم المتحدة، وبرنامج"Conflict Resolution Education" دليل التعليم لحل النزاعات، و"الجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعى القانونى٢٠٠٢"، و" المركز العربي للوعي القانوني٢٠٠٧".(مكاى،٢٠١٥، ١٤؛ اليامى،٢٠١٦؛ McGuire, 2017)

وبالإضافة إلى ذلك، اهتمت كثير من الدول بالتعليم ودوره فى نشر الثقافة القانونية، ففى الولايات المتحدة الأمريكية تم وضع دليل للمعلم لمساعدته على تنمية الثقافة القانونية لدى الطلاب، بما يدعم الاحتفال السنوى بيوم القانون الأمريكى، وفى مدينة "كيوتو" اليابانية شرعت بوضع نظام يكفل تعريف الأفراد بالقانون على المستويات كافة وفى جميع المراحل التعليمية.(عبدالعزيز؛ القرشي،٢٠١١، ٤٠٠)

وعليه، فقد أكدت هذه المبادرات بذلك على دور التعليم فى نشر الثقافة القانونية وتعزيز سيادة القانون من خلال الحفاظ على خصوصية المجتمع ونقل المعايير الاجتماعية والثقافية، والحرص على تشكيل الهوية الشخصية والاجتماعية لأفراد المجتمع وتنمية القدرة على التفكير بشكل نقدى فى المعايير وصوغ معايير جديدة تعكس الواقع المجتمعى.(اليونسكو، ٢٠١٩، ٢٠)

كما فرضت على مؤسسات المجتمع التربوية والتعليمية أدوارًا جديدة، وألقى على عاتقها مسؤوليات مواجهة التحديات التى تفرضها طبيعة العصر، وخاصة الجامعة كمؤسسة اجتماعية

تربوية، تعمل على تحقيق أهداف المجتمع وغاياته، من خلال إيجاد وسيط منظم، يساعد على تنمية شخصية الفرد من جميع الجوانب بشكل متكامل ومتوازن، يمكنه من إكتساب القيم والإتجاهات والمعارف والأنماط السلوكية التى تجعله فردًا سويًا، وتحميه من الإنحراف والفساد والخلل القيمى الذى أوجدته عوامل الهدم فى المجتمع.(عبدالرازق، ٢٠١٤، ٧١)

ومن ثم تسعى الجامعات نحو الحفاظ على تقاليدها وآدابها ونظمها؛ فهى إحدى المؤسسات العامة التى تدار بحكم القانون، وتعمل على بث ثقافة القانون، لذا من المفترض أن يكون أعضاء هيئة التدريس بها على معرفة إلى حد ما بمحتوى القانون الذى ينظم عملهم، من حيث قدرتهم على فهم وتطبيق القيم التي يقوم عليها، وما يتعلق بالمهنة من قواعد وقوانين منظمة لعملهم وضابطة لأدائهم، وبما يمكنهم من توجيه المتعلمين كمواطنين يحتلون مكانهم في مجتمع ديمقراطي قائم على الكرامة الإنسانية والمساواة والحرية، و بذلك تؤثر المعرفة غير الكافية بقانون التعليم سلبًا على ثقافة عضو هيئة التدريس وتطبيق الحقوق والوفاء بالتزاماتهم. (Neelan, 2014, **3**)

مشكلة الدراسة:-

أصبح وجود ثقافة قانونية لدى جميع أفراد المجتمع وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات كأعضاء فى هذا المجتمع، والأكثر إتصالًا بجميع فئات المجتمع أمرًا لازمًا وواجبًا كاستجابة لما يطرأ على المجتمع من مستجدات، أكدت على ضرورة العلم بالقانون واحترامه، فقد وضحت رؤية مصر ٢٠٣٠ مدى حرص الدولة وتوجهها نحو رصد مدى استجابة المؤسسات لأهدافها من حيث نشر القوانين وإمكانية حصول الأفراد عليها وحق الأفراد فى تقديم الالتماسات للحصول على حقوقهم المهدرة، وإتاحة المعلومات الرسمية عند الطلب.(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،٢٠١٦، ١٠٢)

ورغم ذلك، فقد أكدت بعض الدراسات على أن الجامعة وهى إحدى مؤسسات المجتمع التى تدار بحكم القانون وتعمل على بث الثقافة القانونية، تعانى من ضعف ثقافة القانون بها، مثل:- دراسة عبد العزيز؛ القرشي (٢٠١١، ٣٩٩)، ودراسة الحرون (٢٠١٣، ٢٥٩)، ودراسة إدريس (٢٠١٤، ٤)، ودراسة الدغمى؛ القاعود؛ الجلاد (٢٠١٧، ٢٠٧)، الأمين (٢٠١٦، ٩٨) التى أكدت على ضعف مستوى الثقافة القانونية بالجامعات، ولدى أعضاء هيئة التدريس بها، وأن

هناك قصورًا فى استغلال آليات الجامعة لتنمية الثقافة القانونية بها، بالإضافة إلى عديد من الدراسات التى أشارت إلى ضعف الثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس بها، مثل دراسة السيسى؛ فتحى(٢٠٠٦، ٩٨) ودراسة القص؛ غدفه(٢٠١٨، ٣٢٥) والتى أكدت على ضعف ثقافة أعضاء هيئة التدريس القانونية، وتوصلت إلى أن درجة إلمامهم بالقوانين والتشريعات متوسطة بالنسبة لمتغير الجنس (الذكور والإناث).

وبجانب ذلك فقد سلطت عديد من الدراسات الضوء على أهمية الثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، منها دراسة فتح الله(٢٠١٩، ٤٨٠) التى أشارت إلى أهمية معرفة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لحقوقهم القانونية وواجباتهم الوظيفية وعلى مسؤولية عضو هيئة التدريس القانونية، وتوصلت إلى أن درجة ممارسة المسؤولية القانونية لأعضاء هيئة التدريس أقل من الحد الأدنى، وكذلك أوصت بعض الدراسات مثل دراسة عبد الكريم(٢٠٠٦، ٥٠٦) على زيادة وعى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بحقوقهم القانونية، وواجباتهم الوظيفية، فضلًا عن إجراءات التأديب التى يتم اتخاذها عند وقوع مخالفات من قبلهم تستوجب المساءلة، ودراسة السيد(٢٠١٧، ٩٢) على العمل على إكساب رؤساء الأقسام المعارف والمهارات واللوائح والقوانين لأداء مهامهم ومسؤولياتهم، ودراسة الدغمى؛ القاعود؛ الجلاد(٢٠١٧، ٢٠٧) على تفعيل أدوار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فى تعزيز التربية القانونية.

وعليه فقد اتضح من الدراسات والأدبيات ضعف الثقافة القانونية بالجامعة ككل، ولدى أعضاء هيئة التدريس بصفة خاصة، الأمر الذى يستدعى أن يكون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وهم الأكثر تأثيرًا وفاعلية بداخلها ملمين بجملة من القوانين والتشريعات والقواعد والأطر التى تضبط أداءهم، وخاصة فيما يتعلق بكل من التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع، **ولذلك تأتى هذه الدراسة كمحاولة للبحث حول كيفية الإرتقاء بمستوى الثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة**، ومن ثم سعت الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤلات التالية:-

- ما طبيعة الثقافة القانونية وأهم النظريات المفسره إياها ؟
- ما دور الجامعة فى تنمية الثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس ؟
- ما الرؤية المقترحة للإرتقاء بمستوى الثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؟

ثانيًا: أهداف الدراسة: – **استهدفت** الدراسة الحالية: –

– الكشف عن طبيعة مفهوم الثقافة القانونية والمفاهيم ذات الصلة، ونشأة المفهوم وتطوره.

– التعرف إلى دور الجامعة فى تنمية الثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس.

– صوغ رؤية مقترحة للإرتقاء بالثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

ثالثًا: أهمية الدراسة :–

– **الأهمية النظرية** :– تأتى أهمية الدراسة من طبيعة القضية محل البحث الثقافة القانونية والتى تتعلق بدلالات ومضامين معينة، ألا وهى احترام القانون وسيادته وعلاقته بحقوق الإنسان والتى صارت قضية تحظى بأولوية كبيرة فى الوقت الراهن، وتتضاعف أهميتها فى ارتباطها بخطة الدولة للتنمية المستدامة، وعلاقتها بالمجتمع الجامعى وممارسات أعضائه من الهيئة التدريسية، وتسليطها الضوء على دور الجامعة للارتقاء بها وتنميتها.

– **الأهمية التطبيقية:**– تقديم رؤية مقترحة يمكن فى ضوئها تهيئة الجامعات وأعضاء هيئة التدريس للإقبال على برامج الثقافة القانونية وتسليط الضوء على أهمية الثقافة القانونية.

رابعًا: مصطلحات الدراسة :– تعددت تعريفات الثقافة القانونية، كما تعددت استخداماتها فى المجالات المختلفة، وهى كالآتى:–

– مجموعة من المواقف والقيم والعادات وأنماط العمل الاجتماعى، وتتضمن ست سمات هى: التغيير تبعًا لتغير القانون، التغير تبعًا لتغير المكان، تستند إلى أسس تشريعية، تتمحور حول الحقوق الاساسية، تتأثر بالعولمة، ذات طبيعة فردية . **(935** ,Dave, 2004)

– وهى الأفكار المواقف والقيم والآراء حول القانون والنظام القانونى والمؤسسات القانونية لدى مجموعة من السكان، أو هى الطريقة التى يتم بها دمج القيم والممارسات والمفاهيم فى عمل المؤسسات القانونية، وتفسيرات النصوص القانونية. **(21** ,Sunde, J, 2010)

وفى هذه الدراسة يقصد بالثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة :–

"جملة المعارف والمفاهيم المكتسبة لدى الأستاذ الجامعى من قبل مجموعة من الآليات والوسائط حول ماهية القانون وسيادته، تترجم فى صورة ممارسات وسلوكيات تضمن تطبيق القانون فعليًا وسيادته والإلتزام به وحمايته داخل الجامعة وخارجها، سواء فى إطار علاقاته المهنية أو عند قيامه بأنشطته الاجتماعية الآخرى".

خامسًا : منهج الدراسة وإجراءاتها:- استخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وذلك من خلال الخطوات الآتيه:-

- تحليل الأدبيات والدراسات والبحوث السابقة حول مفهوم الثقافة القانونية ونشأته وتطوره فى الأدب التربوى وأبعاد الثقافة القانونية وأهم النظريات المفسره إياها.
- إبراز دور الجامعة فى تنمية الثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس.
- صوغ رؤية مقترحة للإرتقاء بالثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

وعليه، تضمنت الدراسة المحاور الآتية:-

- **المحور الأول: الثقافة القانونية (الماهية -النشأة والتطور):-**

أولًا: نشأة وتطور مفهوم الثقافة القانونية:-

المرحلة الأولى:- حيث الاهتمام من قبل المفكرين والفلاسفة، بدور القانون وعلاقته بالمجتمع، ودور الفرد فى تعزيز سيادة القانون، حيث أكد "شيشرون" Cicerone(٤٣ ق.م/١٠٦ق.م) على وجود قانون ثابت ينطبق على جميع الأفراد لا يتغير بتغير الزمان والمكان ، (الكيلانى، ٢٠١٢، ١٠٢)، كما أوضح "مونتسيكو" Montesquieu (١٦٨٩/١٧٥٥م) أن اختلاف القوانين يكون باختلاف الأمم، لأنها مصدر القواعد القانونية، فالأمة تعبر عن حركة أجيال تتوارث الأعراف والعادات والقوانين، فالقانون كاللغة والأخلاق ينشأ فى بيئة اجتماعية، نتيجة تفاعله مع العوامل المختلفة التى تؤثر فى المجتمع. (Macfarlane, 2002, **12**)

وعليه، فقد أثارت اسهامات المفكرين والفلاسفة على مر العصور حاجة سيادة القانون إلى التعاون بين الدولة والمجتمع، وأن قيم ومعايير المجتمع متجذرة بقوة فى القانون، فهو انعكاس لها.

المرحلة الثانية:- حيث ارتبط مفهوم الثقافة القانونية، بتطور مفهوم المواطنة الديمقراطية، وحاجتها إلى وجود ثقافة تدعمها، وهى ثقافة الديمقراطية، فقد تعددت نظم الحياة الديمقراطية لتتضمن بذلك عدة أبعاد هى: - البعد الدستورى والقانونى، والمشاركة فى اتخاذ القرارات، والمشاركة فى تنفيذ القرار ومتابعة تنفيذه، والمشاركة فى تقييم القرار، بما يضمن نمو الديمقراطية.(عمار، ٢٠٠٧، ١٦).

وعليه، فقد وجهت عديد من المجتمعات تركيزها نحو المواطنين، لتعدد أدوارهم فى سبيل تحقيق الديمقراطية، ولكونهم يمتلكون عديد من المميزات، وهى:- (هاريس، ٢٠٠٢، ٣٦):-

- ينشغلون ويتركز تفكيرهم على الأفكار والقضايا الكبرى.
- هم بحاجة دائمًا إلى فهم الدستور الذى يقوم عليه مجتمعهم وتقويمهم.
- المواطن ليس خاضعًا مستهلكًا للخدمات ومطيعًا للقانون، لكن يتضمن وجوده الكثير من المعانى والمضامين.
- حقهم فى طلب الأمن الذى يتضح فى طريقة تحركهم فى العالم وهو نوع من الوعى بالذات، واتصال أفعالهم بالإنسانية جميعًا.

المرحلة الثالثة:- حيث اتسع حكم القانون ونطاقه في العصر الحديث، عندما بدأت الدولة القومية في أوروبا أولًا تهتم بإصدار القوانين العامة، وتواصل التطور القانوني تلبية لحاجة الدول القومية، كما كان لعصر النهضة والتنوير ومفكريه من أمثال منتيسكيو وروسو وكثيرين غيرهم الفضل في الدعوة إلى حكم القانون والمساواة أمامه ونشر فكر العقد الاجتماعي والحكم الدستوري (رحوي، ٢٠١٠، ٢١)

الأمر الذى تتطلب الإهتمام فيما بعد بالحياة المدنية، عن طريق التربية المدنية للمواطنيين لكى يتمكنوا من التعايش داخل مجتمع مدنى بالفعل، حيث أدركت الدول حاجتها إلى أن يكون القانون وهو موجود داخل كل مجتمع جزءاً من ثقافتها المدنية ولذلك تضمنته برامج التربية المدنية فيما يعرف بالتعليم المرتبط بالقانون"law – related education" باعتباره برنامجًا تعليميًا من أجل المواطنة يصمم من أجل تعليم أفراد المجتمع ليكونوا مواطنين مسئولين ومشاركين، وإدراك العلاقة المتبادلة بين الحقوق والمسؤليات. (U.S. Government, 1998, **8**)

وعلى هذا الأساس، أصبحت سيادة القانون وثقافة القانون، نموذجًا مثاليًا تتطلع إليه الدول والأفراد ، يتحقق من خلال تهيئة الظروف الثقافية والاجتماعية التى يتم فيها احترام القانون وسيادته، لتشكل جزءًا من الممارسات والتقاليد غير الرسمية التى تحدد سلوكهم وعلاقاتهم بالمؤسسات العامة، كطريقة رفضهم للفساد وغيرها.(منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١٩، ١٩)

وفى الوقت الراهن، وفى ظل التطور التكنولوجى فى مجال الانترنت وما يملكه من فاعلية التأثير على معارف الأفراد واتجاهاتهم والمهدد لقيمهم ومبادئهم، كثفت الحكومات جهودها لتطبيق مبدأ سيادة القانون فى حياة المواطنين اليومية، وإدماج الثقافة القانونية كمطلب أساسي فى السياسة التعليمية لاى دولة تسعى إلى الاستقرار، وكان الجدير بالاهتمام هو أن تبث الأوساط الثقافية والتربوية الوعى القانونى لدى المواطنين عامة. (Hermes, J,2006, **295**)

ثانيًا: مفهوم الثقافة القانونية والمفاهيم ذات الصلة:-

١-**مفهوم الثقافة القانونية:-** تعددت مفاهيم الثقافة القانونية تبعًا لإستخدامتها، يمكن استعراض ذلك على النحو التالى:-

- عرفها كوان Dave (2004, **953**) بأنها "مجموعة من المواقف والقيم والعادات وأنماط العمل الاجتماعى، وتتضمن ست سمات هى: التغيير تبعًا لتغير القانون، التغير تبعًا لتغير المكان، تستند إلى أسس تشريعية، تتمحور حول الحقوق الاساسية، تتأثر بالعولمة، ذات طبيعة فردية".

-وعرفها جورن Sunde, J,(2010,**21**) بأنها الأفكار المواقف والقيم والآراء حول القانون والنظام القانونى والمؤسسات القانونية لدى مجموعة من السكان، أو هى الطريقة التى يتم بها دمج القيم والممارسات والمفاهيم فى عمل المؤسسات القانونية، وتفسيرات النصوص القانونية.

٢-**المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الثقافة القانونية:-**حيث ارتبط مفهوم الثقافة القانونية بعديد من المفاهيم ذات الصلة به، منها:-

أ- **التربية المدنية Civic Education:-** وهى عملية تهدف إلى توعية الفرد بحقوقه وواجباته الإنسانية، وتنمية قدارته على المشاركة الفعالة في بناء المجتمع ومؤسساته، وتحمل المسؤولية، وتقدير إنسانية الإنسان، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو الذات ونحو الآخرين، وتمثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، والانفتاح على الثقافات العالمية، والمشاركة الإيجابية في الحضارة الإنسانية.(أحمد، ٢٠١٥، ٨)

ب-**التربية القانونية Legal education :-** هى عملية تهدف إلى تزويد المتعلم بالخبرات التعليمية المنظمة، والتي تشمل اكساب المتعلمين المعلومات والمهارات والاتجاهات، بحيث يجعل المتعلم يستجيب بفاعلية إزاء القضايا القانونية في المجتمع، وتركز على البناء العقلي للإنسان بما

يتوافق مع الأخلاق السامية التى انتجت القانون ووضعت القواعد القانونية، بحيث تؤسس لاحترامه كونه أخلاقًا سامية، وليس قواعد وضوابط فقط. (عبده، ٢٠٢١، ٤٥٧)

ج- الثقافة المدنية Civic Culture:- تعرف الثقافة المدنية بأنها التصرفات والممارسات والعمليات، التى تمثل شروطاً مسبقة لمشاركة المواطنين فى الحياة العامة المدنية والمجتمع السياسي، وتنطوى هذه الشروط على السمات الثقافية السائدة بين المواطنين الذين يمكنهم بطرق مختلفة تسهيل الحياة الديمقراطية وإحيائها بداخل مجتمعاتهم. (Dahlgren, Peter, 2003, 154)

ثالثًا: أهمية الثقافة القانونية:- تمثل الثقافة القانونية أهمية للمجتمع ككل تتمثل فيما يلى:-

- تسهم فى تكوين شخصية الفرد باعتباره مواطنًا صالحًا داخل المجتمع، وتعزيز ثقافة احترام القانون لديهم.(محمود، ٢٠١٢، ٦٠)
- تشكيل الثقافة الحقوقية والإنسانية فى المجتمعات المعاصرة، مما يسهم فى إدراك الأفراد لحقوقهم والحريات العامة وأساليب ممارساتها والقيود الواردة عليها.(عبده،٢٠٢١ ،٤٦٣)
- تعد أساسًا من أسس الحكم الديمقراطي، الذى يسهم فى بناء وعى المواطن أولًا وتقدم المجتمعات وصياغة مستقبلها السياسي المستند على قيم الحرية والعدل والمساواة والكرامة.(عبدالوارث، ٢٠١٨ ،٢٠٠)

رابعًا: خصائص الثقافة القانونية:- يعبر مفهوم الثقافة القانونية عن العلاقة القائمة بين القانون والثقافة، وذلك باعتبار القانون إنجاز ثقافى، وجزء من ثقافة الفرد التى يكتسبها باعتباره عضًوا فى المجتمع، ولذلك تتميز الثقافة القانونية عامة كغيرها من أنواع الثقافات الآخرى بمجموعة من الخصائص، منها:- إنها ثقافة مكتسبة، ثقافة تكاملية، ثقافة واقعية، وثقافة تراكمية و انتقالية.

خامسًا: أبعاد الثقافة القانونية:- يتطلب إكتساب الفرد للثقافة القانونية العلم بأبعادها ومكوناتها، وذلك فى ضوء اعتبار الثقافة القانونية جزءًا لا يتجزء من الثقافة العامة للمجتمع، ولذلك تحتاج مجتمعتنا إلى نشر الثقافة القانونية في ضوء أبعادها وجوانبها، والتي تعددت وجهات النظر حول تحديدها وهى:- يشير عبدالعزيز والقرشى(٢٠١١، ٤٠٨) إلي أن الثقافة القانونية تتضمن بعدان متلازمان يكمل كل منهما الآخر وهما:-

- ثقافة العلم بالقانون: تعنى إلمام المواطن بقدر ما يثقف نفسه بهذه الثقافة وبما يساعده على حل المشكلات التى تواجهه فى حياته نتيجة الجهل بالقانون.

- ثقافة إحترام القانون: وتعني الممارسة والتطبيق العملى للثقافة القانونية، أى ما يصدر عن الفرد من ممارسات يكون مطابقًا للقانون وهو ما يعبر عن احترامه له والتزامه به.

كما حددها "جيبسون وكالديرا" Gibson, Caldeira (1996, **55**) فى ثلاثة أبعاد أساسية وهى:- تقديم الدعم لسيادة القانون، والتصورات بأن القانون قوة قمعية غير محايدة، ودعم حرية الفرد، بينما اتفقت دراسة كل من جمعة (٢٠٠٦، **٨٩**) وعبدالقادر؛ حوالة(١٩٩٥، **٧٤**) و الحرون(٢٠١٣، **٢٧٥**) بأن للثقافة القانونية ثلاثة أبعاد رئيسة تتمثل فيما يلى:- البعد المعرفي، البعد الوجداني، البعد المعياري.

وفى ضوء ما تقدم، ورغم تباين الآراء التي تناولت أبعاد الثقافة القانونية، إلا أن هذا التباين يعد تباينًا شكليًا وليس جوهريًا، فرغم اختلاف الآراء إلا أن معظمها إتفقت على أن الثقافة القانونية لها ثلاثة أبعاد وهى البعد المعرفي والوجداني والمهارى، كما أن هذا التداخل يستهدف إجمالًا نشر وتنمية الثقافة القانونية من خلال تقديم الجانب المعرفى للقانون في إطاره القيمي والمجتمعي، وبالتالى فإن أبعاد الثقافة القانونية تمثل أبعاد الثقافة بوجه عام من الناحية الشكلية ولكن ترتبط فى مضمونها بالقانون.

المحور الثانى:- الجامعة وتنمية الثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس (المبررات – الآليات):-

أولًا:- مبررات ودواعى تنمية الثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات:-

١-حوكمة الجامعات ومعايير الجودة University governance and quality (standards):- تزايد الاهتمام فى الآونة الأخيرة بموضوع الحوكمة (Governance) لما يشكله هذا المفهوم من أهمية على مستوى المؤسسات عامة والمؤسسة التعليمية بشكل خاص، حيث جاء المفهوم ليعبر عن الأزمة الحقيقية التى تمر بها مؤسسة الجامعة كمرفق من المرافق العامة للدولة وكأحد الحلول المقترحة لتحسين أوضاعها، والتى تمثلت فى (الشباطات، ٢٠١٨، ١٤٨) :-

- وجود إدارات جامعية وضعتها السلطة التنفيذية فوق الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، مهمتها اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون هؤلاء، دون أن يكون لأى منهم حق المناقشة.
- ضعف تطور الجامعة بوصفها مؤسسة أكاديمية تعيد صياغة ووضع القرارات فى ضوء التوجهات الثقافية والمعرفية والعلمية للمجتمع، بدلًا من خضوعها لطرف واحد.

وفى ضوء ذلك، تهدف حوكمة الجامعات إلى دعم سيادة القانون ومكافحة الفساد، من خلال التركيز على كل من:- المشاركة والشفافية، المساءلة والعدالة والمساواة، سيادة القانون. (الحديدى، ٢٠٢٠، ٥٤)

وعليه، فقد كان ظهور مفهوم حوكمة الجامعات وما تطلبه من آليات الدافع وراء الاهتمام بتنمية ثقافة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة قانونيًا، بما يسهم فى تحقيق رغبة هذا المجتمع فى حفظ حقوق وواجبات أعضائه، والوعى بما لديهم من مسؤوليات وواجبات نص عليه القانون.

٢- **المسؤولية المدنية للجامعات Universities' civic responsibility** :- أشارت الأدبيات التربوية وخبرات الدول المتقدمة، أن تطوير المواطنة هى مسؤولية التعليم العالى والجامعى، كما أكد خبراء التعليم والسياسة بأن نوعية الخريجين تقاس من خلال استعدادهم للمشاركة الاجتماعية والمدنية، وذلك بالنظر إلى المسؤولية المدنية للجامعات، بأنها أحد أهداف الجامعة والخاص بخدمة المجتمع، فقد أصبحت حركة التربية المدنية أساسية فى الجامعات، كما تولت عديد من المراكز الجامعية قيادة هذه الحركة، ومن أبرزها مركز جامعة مينيسوتا للديمقراطية والمواطنة (Minnesota's Center)، مركز جامعة ويسكونسن للاتصال والديمقراطية (Wisconsin's Center)، ومركز جامعة إنديانا (Indiana University) ومركز جامعة بوردو إنديانا بوليس للخدمة والتعلم (Purdue University Indianapolis Center). (Frank, P,2010,**188**)

ولذلك، يرجع أساس الدور المدنى للجامعات، إلى أن الجامعة لا تخّرج فقط أصحاب مهن بل مواطنين منخرطين في الحياة المدنية، كما يعبر هذا البعد عن كل من المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية المدنية، الالتزام المدني، التربية المدنية، التعلّم المدني، الالتزام العام (public engagement)، العقل المدني للخريج (Civic-minding graduate-CMG)، وخدمة المجتمع، والتى قد تحل محل بعضها البعض، والذى بدأ مع إعلان تالوار في عام ٢٠٠٥ (Talloires Declaration) حول "الأدوار المدنية والمسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي"، وفى

ضوء ذلك، تضمنت المسؤولية المدنية للجامعات، عدة أبعاد هى: خدمة المجتمع، الديمقراطية، الحرية الأكاديمية، ثقافة القانون، بيداغوجيا" التقصي والمداولة. (الأمين، ٢٠١٧، ٧)

ولذلك، فقد وجهت الجامعات اهتمامها نحو الثقافة القانونية باعتبارها أحد أبعاد المسؤلية المدنية لها، وعملت فى ضوء ذلك على إرساء دعائمها بداخلها، فما يعطي للقانون معناه عمليًا هو استعداد الأفراد لتطبيق القانون من تلقاء أنفسهم، وهذا يتم من خلال ما يسمى بـ"الثقافة القانونية" (legal culture) أو التنشئة القانونية (legal socialization) أو "التفكير القانوني" (legal reasoning) أو ثقافة القانون(Culture of lawfulness). (الأمين، ٢٠١٤، ١٦)

٣- أهمية الثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة:-

تعددت فوائد اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بالثقافة القانونية، نذكر منها:-

- تعد الثقافة القانونية متطلبًا هامًا لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، من منطلق تعاملهم مع أكثر الفئات حساسية فى المجتمع، وصعوبة الدور الرقابي والتربوى لعضو هيئة التدريس.
- احترام النظام، والالتزام بأنظمة ولوائح الجامعة وتعليماتها والقرارات الصادرة من قبلها، وتنفيذها وتجنب التحايل عليها أو انتهاكها (الحريري؛ حسنين، ٢٠١٦، ٤٩٧).
- تفعيل مبدأى المساءلة والمحاسبة كمدخل لجودة التعليم الجامعى والانضباط الأكاديمى بالجامعة، من خلال تفعيل السياسات التأديبية الواردة بالقوانين (فتح الله، ٢٠١٨، ١٥٨) .
- تمثل الثقافة القانونية مكونًا رئيسيًا من مكونات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، كما تمثل الاحتياجات القانونية أحد مكونات التطوير المهنى لأعضاء هيئة التدريس، والذى ينعكس على ممارساتهم المهنية. (Jennifer, B, Michelle, Y and Theresa, M, 2015, **15**)
- إكساب أعضاء هيئة التدريس المعرفة المدنية من خلال الالتزام بمبادئ الديمقراطية، والحرية والعدالة الاجتماعية، والدستور. (عبدالرازق، ٢٠١٤، ٥٤).

ثانيًا:- آليات تنمية الثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة:-

١- **العيادات القانونية (Legal Clinics)** :-تحرص العيادات القانونية على تقديم المشورة القانونية، وعقد ورش العمل والدورات والمؤتمرات، وفى هذا الصدد، قدمت عديد من الجامعات نموذجًا يمكن الاقتداء به، لدعم ثقافة القانون لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، حيث أسست عيادة كلية الحقوق بجامعة جورج تاون Georgetown Law، عيادة سياسة المعلومات ("iPIP")

وهى خاصة بأعضاء هيئة التدريس بها وذلك بحلول عام ٢٠٢٠، وركزت من خلالها على تقديم الاستشارات الاستراتيجية في مسائل الملكية الفكرية وسياسة المعلومات (Georgetown University Law Center, 2019)

٢-**دورات التنمية المهنية(professional development courses)** :-تمثل الدورات المقدمة لأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة المرتبطة بقوانين ولوائح الجامعة، وما يتعلق بأخلاقيات المهنة، أحد الأنشطة التى تستهدف تنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيًا، حيث تعتمد عديد من الجامعات على مستوى العالم، على برامج لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس حول موضوعات التعليم القانوني، ومنهجية التدريس وأهميته فى الدولة وخارجها، والتى استهدفت توفير منصة للأكاديميين فى مختلف المجالات القانونية، من بين هذه البرامج برنامج (FDP) الذى قدمته جامعة Amity University Lucknow Campus (AULC) لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس بها قانونيًا. (Akanksha, B,2021)

٣-**المؤتمرات والندوات وورش العمل والمشاركة المجتمعية:**- تحتاج الجامعات إلى تنويع ما تقدمه من أنشطه لدعم الثقافة القانونية لدى أعضائها بشتى الطرق الممكنة، وعلى معرفة أفراد هذا المجتمع لحقوقهم وواجباتهم، التى تمكنهم من المشاركة بفاعلية داخل مجتمعاتهم، بحيث تتضمن الأهداف الرئيسية لهذه الأنشطة النقاط التالية:- (WIPO,2014,**2**)

- التعريف بمفهوم الثقافة القانونية وأهميتها وعلاقتها بأصول التربية.
- بيان مستوى الوعي والإلمام بالثقافة القانونية لدى جميع أفراد المجتمع وداخل المؤسسات التربوية.
- قياس مدى حرص المجتمع بكافة شرائحه وفئاته على الاهتمام بالقانون والالتزام به.
- طرح أهم القضايا والمشكلات الظاهرة في المجتمع ومناقشتها علمياً من قبل المشاركين المختصين في المجالات المختلفة كقضايا العنف وسوء استعمال أدوات تقنية المعلومات وغيرها.
- استخدام المصادر القانونية للثقافة وإذكاء الوعي في مجالات: حماية الملكية الفكرية والتعايش بين المبدعين ومتلقي الثقافة، دعم الثقافة من خلال استخدام مصادرها القانونية، وإذكاء وعي متلقيّ الثقافة في الواقع الرقمي الجديد.

بالإضافة إلى ذلك، تنظم الجامعات ندوات تثقيفية وورش العمل، بالتعاون مع مجلس الدولة والهيئات المختصة، للاسهام فى تنمية الثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس، ويتم ذلك من خلال

التلاقح الفكرى والثقافى، و ترك مجالًا واسعًا أمام أعضاء هيئة التدريس للمناقشة والمشاركة والتعليق على القضايا المعرفية القانونية بمؤشراتها المختلفة، والقدرة على النقد ونبذ التعصب، والتعرف إلى أهم القضايا الناشئة داخل وخارج المجتمع الأكاديمي (فتح الله، ٢٠١٩. ١٦٣)

المحور الثالث:- رؤية مقترحة للارتقاء بالثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة:-

تم صوغ رؤية مقترحة للارتقاء بمستوى الثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة فى ضوء:-

- تحليل الأدبيات التى تناولت الثقافة القانونية من حيث مفهومها وأبعادها وخصائصها والأسس النظرية التى استند عليها المفهوم والآليات التى تسهم فى تنمية الثقافة القانونية.
- الدراسة النظرية التى تناولت مؤشرات ضعف الثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس والمعوقات التى تحول دون وجودها.

أولًا:- فلسفة الرؤية:- لقد شهدت الجامعات تطورًا كبيرًا فى الآونة الأخيرة، انعكس بدوره على أدوار أعضاء هيئة التدريس والمشتقة منها، فيما يتعلق بإعادة النظر إلى الجامعات ووظائفها، فلم تعد تلك النظرة التقليدية التى ينحصر فيها دور الجامعة ما بين التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع، بل اشتقت من هذه الوظائف عديد من الوظائف الفرعية ما بين الدور المدنى للجامعات والمسئولية المجتمعية وغيرها، وذلك لإحداث التطوير الجوهرى فى ظل توجهات الدولة والتوجهات العالمية ومنها وجود ثقافة قانونية وتوجيه النظام التعليمى على المستوى العالمى والعربي لغرس هذه الثقافة فى أعضائه، ولعل المحور الأساسي لتحقيق ذلك هو عضو هيئة التدريس بوصفه الأكثر تأثيرًا فى دعم وتعزيز هذه الثقافة داخل الجامعة.

ثانيًا:- منطلقات الرؤية:- استندت الرؤية المقترحة على مجموعة من المنطلقات الفكرية، التى شكلت فى مجملها أسس الارتقاء بمستوى الثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس، وهى:-

- وجود ثقافة قانونية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أمرًا لازمًا وواجبًا كاستجابة لما يطرأ على المجتمع من مستجدات، أنشئت معها ضرورة العلم بالقانون واحترامه.
- تمثل الثقافة القانونية عامل نمو وارتقاء فى حياة عضو هيئة التدريس داخل الجامعة.

- تعتمد تنمية الثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة على حرص أعضاء هيئة التدريس أنفسهم على معرفة القوانين، وعلى القواعد الاخلاقية التى تحكم علاقته بكل من رؤسائه فى العمل وزملائه وطلابه.

ثالثًا:- أهداف الرؤية:- تسعى تلك الرؤية إلى تحقيق غاية أساسية هى الارتقاء بمستوى الثقافة القانونية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وذلك من خلال :-

- تفعيل دور الجامعة فى تنمية الثقافة القانونية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بها.
- توعية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بأهمية معرفة حقوقهم القانونية.
- تنمية الوعى بالمسئولية المهنية القانونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- إقتراح سبل يتم من خلالها الارتقاء بمستوى الثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس.

رابعًا:- متطلبات تحقيق الرؤية المقترحة:- يتطلب تحقيق الرؤية الدعم المتواصل من الجامعة وأعضاء الهيئة التدريسية معًا، وذلك من خلال:-

- توفير الدعم المالى من قبل الجامعة وأدلة إرشادية من برامج ودورات وورش عمل وغيرها.
- إنشاء مركز متخصص يكون غرضه الأساسي الارتقاء بالثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس داخل كل كلية بالجامعة.
- دعم القيادات الجامعية لأعضاء هيئة التدريس وخاصة الذين يتعرضون للظلم أو التمييز باستخدام الوسائل القانونية المتاحة، وموافتهم جميعًا بأهم القرارات والمستجدات بالجامعة.
- تهيئة الجامعات من قيادات وأعضاء هيئة التدريس للإقبال على برامج الثقافة القانونية.

خامسًا: إجراءات تنفيذ الرؤية المقترحة:- تعتمد الرؤية الحالية للإرتقاء بالثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة على تفعيل دور كلًا من الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والقطاعات المجتمعية المختلفة فى الدولة، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى:-

١- دور الجامعة فى الإرتقاء بالثقافة القانونية لأعضائها من الهيئة التدريسية:- من خلال:-

- تضمين نشر الثقافة القانونية فى رؤية ورسالة الجامعة وكلياتها.
- إعداد لوحات تتضمن مفهوم الثقافة القانونية وأبعادها وأهميتها واعتمادها فى كل كليات الجامعة.
- إنتقاء مجموعة من الخبراء لاختيار وتصميم البرامج التى تساعد على تنمية الثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

- جعل الإلمام بالثقافة القانونية أحد شروط ترقي أعضاء هيئة التدريس.
- تعدد مصادر وآليات تنمية الثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- إنشاء عيادة قانونية خاصة بأعضاء هيئة التدريس داخل كل جامعة.
- توفير توصيف وظيفى دقيق ووثيقة للحقوق والواجبات يمكن تداولها بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

٢- دور أعضاء هيئة التدريس فى الارتقاء بمستوى ثقافتهم القانونية:-

- الاطلاع على أهم القضايا المتعلقة بالجامعة وأعضائها من الهيئة التدريسية.
- الالتزام بحضور الندوات والمؤتمرات وورش العمل ذات المحتوى القانونى داخل وخارج الجامعة.
- الاستفادة مما تقدمه العيادات القانونية من استشارات قانونية من قبل المختصين.
- متابعة ما يطرأ على القوانين من تعديلات، وأهم العوامل المساهمة فى هذه التعديلات.

٣-دور القطاعات المجتمعية:-

- وضع سياسات وبرامج من قبل الخبراء يعملون تحت مظلة الدولة أو القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للوصول الى التغلب الجزئي او الكلى على الأمية القانونية.
- تعاون الجهات المعنية مع الجامعة كهيئات مكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدفاع عن العدالة، فى تحديد ما تحتاج إليه من برامج وأنشطة.
- تفعيل دور القطاعات الأخرى – منظمات المجتمع المدنى ومراكز دعم واتخاذ القرار بالدولة- فى الدولة على جميع المستويات الاجتماعية والسياسية والقانونية.
- توظيف وسائل الاعلام فى نشر الثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة من خلال تقديم برامج تتضمن أحوال الجامعات والتزامات وحقوق أعضاء هيئة التدريس.

سادسًا: المشكلات المتوقعة، وسبل التغلب عليها:-

- عدم وجود تخطيط تنظيمى وتعدد الاختصاصات، ويمكن التغلب على ذلك من خلال التخطيط الجيد والحرص على توفير توصيف وظيفى لما ينبغى أن يقوم به أعضاء الجامعة.

- عدم وجود موارد مالية تسمح بتهيئة المجتمع الأكاديمى ليكون بيئة مناسبة، ولكن يمكن أن تعتمد الجامعة فى ذلك على الدعم والتعاون مع هيئات آخرى مختصة ومنظمات المجتمع المدنى و طلب الدعم من ذوى الاختصاص (محامين – مستشارين قانونين) بكليات الحقوق.
- عدم فاعلية وجدوى برامج الثقافة القانونية بالجامعة، ويمكن التغلب على ذلك يتعديل محتوى هذه البرامج بما يتناسب مع احتياجات عضو هيئة التدريس بالجامعة.
- اقتصار الجامعة على آلية واحدة لنشر الثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس بها، مما يتطلب حرص الجامعة على تعدد وتنوع ما تنتهجه من آليات ما بين دورات وورش عمل وندوات.
- مقاومة بعض الأعضاء للتغيير، الأمر الذى قد يرتبط بعديد من الأبعاد كوجود مصلحة من بقاء الوضع الراهن، أو رفض التغيير لعدم وجود معرفة كافية وعدم الثقة فى مقترح التغيير وعدم موافقتهم ومشاركتهم فى الخطة الموضوعة، الأمر الذى يتطلب إشراكهم فى بعض عمليات صنع واتخاذ القرار.

قائمة المراجع:-

أولًا: المراجع العربية:-

أبوزيد، محمود مصطفى (١٩٨٠) ، حول التأثير الاجتماعى لوظيفة القانون، *مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، أبريل ، مجلد ٨. ١٩٤: ١٩٨.

احمد، فداء حسن (٢٠١٥)، *أثر إثراء محتوى كتاب التربية المدنية في تنمية قيم الحوار لدى طلبة الصف الرابع الأساسي* (ماجستير)، كلية التربية، الجامعة الاسلامية.

إدريس، أحمد ماهر خليفة (٢٠١٤) ، *الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات المصرية – دراسة حالة*، (ماجستير)، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

الأمين، عدنان (٢٠١٤)، المسؤولية المدنية للجامعة، *مجلة الدفاع الوطني اللبنانى*، أكتوبر ، ع٩٠، ٥: ٥٤.

الأمين، عدنان (٢٠١٧)، ثقافة القانون فى الجامعات العربية، *مجلة إضافات*، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، ع٣٧، ٧٢: ٩٩.

جمعه، ثناء أحمد(٢٠٠٦) ، *فاعلية برنامج تعلم ذاتى فى تنمية بعض جوانب الثقافة القانونية لدى طلاب كلية التربية* (ماجستير)، كلية التربية، جامعة عين شمس.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء(٢٠١٦)، *استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠* ، ١٠٢، متاح على:-
https://www.arabdevelopmentportal.com. 16/1/2022.

حامد عمار (٢٠٠٧)، *ثقافة الحرية والديمقراطية بين آمال الخطاب وآلام الواقع* ، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

الحديدى، عماد أمين سعيد (٢٠٢٠) ، دور الحوكمة الإدارية فى مكافحة الفساد الإدارى فى وزارة التربية والتعليم العالى الفلسطينية، *المجلة* العربية لضمان جودة التعليم العالى، الامانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، المجلد١٣، ع٣، ٤٧: ٨٤.

الحرون، منى محمد السيد (٢٠١٣)، "الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات: دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية"، *مجلة دراسات عربية فى التربية وعلم النفس*، رابطة التربويين العرب، مجلد ٤، عدد٣٧، ٢٥٨: ٣٠٥.

الحريري، أحمد بن سعيد ، حسنين، نادية عبدالعزيز(٢٠١٦) ، ثقافة احترام النظام وعلاقتها بكل من المسئولية الاجتماعية والقيم والأخلاق الإسلامية لدى عينة من طلاب وطالبات جامعة الطائف، *مجلة التربية*، جامعة الأزهر، ديسمبر، ع١٧١، مجلد ٢، ٤٨٨: ٥٦٠

الدغمى، حنان على ، القاعود، ابراهيم ، الجلاد، ماجد زكى (٢٠١٧) ، *دور جامعة اليرموك فى تعزيز بعض مفاهيم التربية القانونية من وجهة نظر طلبة الدراسات الإجتماعية*، *مجلة دراسات للعلوم التربوية* ، الجامعة الأردنية ، مج٤٤، ع٤ ، ٢٠٧: ٢٢٠.

رحوي، عائشة (٢٠١٠) ، *المدرسة والمواطنة الطور المتوسط ببعض متوسطات مدينة تلمسان نموذجًا* ، (ماجستير فى علم الاجتماع)، جامعة وهران، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى.

السيد، ابراهيم أحمد (٢٠١٧)، تصور مقترح لتطوير الأداء الإدارى لرؤساء الأقسام بكليات جامعة الأزهر فى ضوء مدخل الإدارة الإلكترونية، *مجلة كلية التربية*، جامعة الأزهر، أكتوبر ، ع ١٧٥، ٤٣: ١٠٠.

السيسي، جمال احمد ، سمحان، منال فتحى (٢٠٠٦) ، *وعى أعضاء هيئة التدريس بالقوانين المنظمة لعملهم فى الجامعات*، *المؤتمر العلمى الأول "الأمن الاجتماعى والتربية"*، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ١٧-١٨إبريل.

الشباطات، محمد على زعل (٢٠١٨) ، مفهوم حوكمة الجامعات وأثره فى تعزيز معايير الشفافية والمساءلة والمشاركة، *مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث فى التعليم العالى*، الامانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، مارس، مجلد ٣٨ ، ع٢، ١٤٧: ١٥٩.

عبدالعزيز، زكى؛ إبراهيم، امير (٢٠١١) ، مستوى الثقافة القانونية لدى طلاب جامعة الملك فيصل: دراسة ميدانية، *مجلة جامعة الملك فيصل للعلوم الإنسانية والإدارية*، مجلد ١٢، ع٢، ٣٩٩: ٤٥٢.

عبد الكريم، نهى حامد (٢٠٠٦)، المساءلة التربوية كمدخل لتقويم أداء عضو هيئة التدريس بالجامعة، المؤتمر القومى السنوى الثالث عشر – الجامعات العربية فى القرن ٢١، القاهرة، ٢٦– ٢٧ نوفمبر، مجلد ٢، ٤٢٢: ٥١٢.

عبدالرازق، لميس نديم (٢٠١٤)، *دور الجامعة فى تنمية العلاقات الاجتماعية والمسؤولية الوطنية*، دراسة ميدانية فى جامعتى دمشق وتشرين(ماجستير)، كلية التربية، جامعة دمشق، ٢٠١٤.

عبدالرحمن، هاشم فتح الله (٢٠١٨)، تصور مقترح لتنمية الوعى القانوني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا، دراسة حالة، *مجلة البحث فى التربية وعلم النفس*، كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد ٣٣، ع٤، ٩٥: ٣٠٧.

عبدالوارث، إيمان محمد(٢٠١٨) ، مقرر مقترح فى الثقافة القانونية قائم على المدونات الالكترونية لتنمية الوعى بالمسئولية المدنية المهنية لدى الطالبة المعلمة شعبة الجغرافيا، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، الجمعية الجغرافيا للدراسات الاجتماعية، يونيو، ع ١٠١، ١٧٤: ٢٤٣.

فرج، فرج عبده (٢٠٢١) ، فاعلية وحدة مقترحة قائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية، *مجلة البحث فى التربية وعلم النفس*، كلية التربية، جامعة المنيا، يناير، المجلد ٣٦، ٤٤٥: ٤٩٦.

القص، صليحه، بن غدفه، شريفة (٢٠١٨) ، مدى إلمام الاستاذ الجامعى بالقوانين والتشريعات، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطى العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، أكتوبر، ع٦، ٣٢٥: ٣٣٦.

الكيلانى، محمد جمال (٢٠١٢)، تصور الدولة المثالية بين أفلاطون وشيشرون، *مجلة أوراق كلاسيكية*، جامعة قناة السويس، ع١١، ٩٧: ١٣٦.

محمود، علاء الدين (٢٠١٢) ، هل الثقافة القانونية للموظف حصن أمان عند الاعتصام والتظاهر؟، *اتحاد جمعيات التنمية الإدارية*، يناير، مجلد٤٩، ع٣ ، ٦٠: ٦٥

مكاى، ليان (٢٠١٥)، *نحو ثقافة سيادة القانون*، استكشاف الاستجابات الفعالة للتحديات القائمة أمام تطبيق العدالة والأمن، دليل عملى ، واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (٢٠١٩) ، *تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم*؛ دليل لواضعى السياسات.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) (٢٠١٤)، *الحملة الاجتماعية "الثقافة القانونية"*، بولندا: فونداتسيا ليجالنا كولتورا، ٢٠١٤.

هادى اليامى، *تعاون سعودي مصري لنشر الثقافة القانونية*، ٢٠١٦/٦/١٨، متاح على:- https://makkahnewspaper.com/article/149701. 16/5/2020

هاريس، ويل (٢٠٠٢) ، *إطار دولى لفلسفة التربية المدنية*، التربية المدنية فى الوطن العربى قضايا وإشكاليات ، الأردن: الشبكة العربية للتربية المدنية .

ثانيًا: المراجع الأجنبية:-

Macfarlane, Alan(2002), *The Making of the Modern World: Visions from the West and East* ,Great Britain: Palgrave Macmillan.

Akanksha, B, *National Amity Faculty Development Program [Online] by Amity Law School, Lucknow [June 21-27]: Register by June 15*, 21 May 2021, Available at:- https://www.lawctopus.com/law 30/5/2021

Cowan, D. (2004). Legal consciousness: some observations. *The Modern Law Review*,vol *67*, No(6), 928-958.

Dahlgren, Peter (2003). *Reconfiguring civic culture in the new media milieu*, Media and the Restyling of Politics: Consumerism, Celebrity and Cynicism, Editors: Dick Pels, John Corner, London: SAGE publication Ltd.

McGuire, Della, *Conflict Resolution Education: Definition & Goals*, 14 September 2017, Available at:- https://study.com/academy 18/9/2020

Georgetown University Law Center (2019), *Clinical Programs*, Available at:- https://www.law.georgetown. edu. 12/6/2021

Jennifer, B, Michelle, Y and Theresa, M (2015), Support for New Faculty Members: What do They Perceive They Need? Collected Essays on Learning and Teaching, *ERIC*, Vol.6, 13: 17.

Frank, P(2010), *Developing National and International Civic Engagement Networks: The International Consortium for Higher Education, Civic Responsibility, and Democracy*, The Impacts of NAFTA on North America ,New York: Palgrave Macmillan.

Neelan, P(2014), *Teachers' knowledge of legislation and education law specifically and its Influence on their practice*, Submitted in partial fulfilment of requirements for degree,University Of Pretoria, Faculty Of Education, Department Of Education Management and Policy Studies, 2014.

Joubert, H(2002), *Education Law Study Guide: OWR 721(BED Hons)*, Pretoria: University Of Pretoria.

Hermes, J(2006), Citizenship in the Age of the Internet, European Journal of Communication, *SAGE Publications*, September, vol. 21, No.3, 295: 309.

Sunde, J, (2010) Champagne at the Funeral – An Introduction to Legal Culture, Bergen: Rendezvous of European Legal culture.

Gibson, J, and Caldeire, G (1996), The Legal Cultures of Europe**,** Law and Society Review, Law and Society association, vol.30, N.1,55: 86.